دور المصلحة والقوة فى التفاعلات الدولية الراهنة

أبو الفضل الإسناوى

مساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

تشير تطورات الأحداث الدولية، بشكلها الراهن، إلى اتساع تأثير المصلحة القومية للدولة وإمكاناتها من القوة فى تحديد شكل التفاعلات البينية على المستويين الإقليمى والدولى. ومن ثم، فإن سعى الدولة للقيام بدور خارجى، أيا كان تعاونيا، أو تنمويا، أو صراعيا، أو توسعيا، أو داعما للإرهاب والتطرف، وغير ذلك من الأدوار السلبية أو الإيجابية، يكون من منطلق مصلحة وطنية خالصة، وباستخدام أنسب السياسات والاستراتيجيات والآليات فى سبيل حماية تلك المصلحة وتحويطها.

وإذا كانت العلاقة بين المصلحة القومية وإمكانات الدولة من القوة تحكم سلوكها وقراراتها فى علاقاتها مع الدول الأخرى، فإن الدور الخارجى الذى تقوم به الدولة فى سبيل تحقيق تلك المصلحة يقوى ويضعف بحسب مستوى قوتها الداخلية، وبحسب درجة علاقات التأثر والتأثير بين البيئة الداخلية للدولة والبيئة الخارجية لها –تفاعلات النظام الدولى والإقليمى– أى أن تطورات الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة، من حيث الاستقرار والتنمية، تنعكس إيجابيا على حدود دورها فى محيطها الخارجى، والعكس صحيح.

وعليه، يمكن القول إن هناك علاقة قوية بين مدخل المصلحة القومية للدولة، ومدخل القوة فى تفسير شكل الدور الخارجى لها، وهذا يمكن تفسيره فى إطار نظرية الدور، التى تنطلق من افتراض أن لكل وحدة دولية دورا أو مجموعة من الأدوار التى تضطلع بها، فى النظامين الإقليمى والدولى، بدافع إما أيديولوجى، أو براجماتى، وأن هذه الأدوار تحددها الوحدة الدولية بناء على فهم صانعى السياسة الخارجية لمقدرات دولهم، ولشكل النظامين الإقليمى والعالمى، والفرص المتاحة فيهما.

أيا كانت التعبيرات التى تطلق على المصلحة القومية للدولة، سواء المصالح المشتركة والمصالح المتعارضة، أو المصالح المتصارعة والمصالح الأساسية، أو المصالح الحيوية والمصالح الثانوية، أو المصالح المتطابقة، أو المصالح المتكاملة، والمصالح المتباينة، أو المصالح قيد التشكيل، فإنه فى دراسات هذا العدد من مجلة السياسة الدولية نتطرق إلى شكلين فقط من أشكال المصلحة القومية، كمدخل مفسر للعلاقات الدولية الراهنة، هما: المصالح المتكاملة، التى وإن لم تكن بالضرورة متطابقة، فإن أهم ما يميز هذا النوع من المصلحة، وفقا لما أشار إليه دكتور إسماعيل صبرى مقلد، فى كتابه "العلاقات السياسية الدولية .. النظرية والواقع"، هو أن هناك أساسا من الاتفاق يربط بينها، ويوفر إمكانية مشتركة وملائمة لتحقيقها لمصلحة الدول الأطراف فى تلك العلاقة. من أمثلة ذلك، ما تتناوله دراستا "التعاون فى مكافحة الإرهاب بين الناتو والشركاء فى شمال إفريقيا"، و"مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية – الإفريقية"، وسنتطرق لهما لاحقا بالتفصيل.

أما الشكل الثانى للمصلحة القومية المحدد للتفاعلات الدولية فى إطار القوة وحدود الدور، فيتمثل فى المصالح المتضاربة، وهى مصالح تختلف وتتباعد أكثر مما تتفق وتتلاقى. وهذا النوع من المصالح، وفقا لما أشار إليه أيضا الدكتور مقلد فى كتابه سابق الذكر، يمكن أن يقبل فى مرحلة لاحقة تسوية النزاع حوله بأسلوب دبلوماسى، بل وربما يتطور الأمر أحيانا إلى حد أن تصبح هذه المصالح المتنازع عليها مصالح مشتركة أو متكاملة. ومن أمثلة ذلك ما تتناوله دراستا "الصراع الدولى على فنزويلا"، و"السياسة الأمريكية والصينية فى إفريقيا .. طبيعة الأدوار والتنافس".

تأسيسا على ما سبق، ومن منطلق أن المصلحة الوطنية للدولة تحتل المرتبة الأولى فى حزمة علاقات الدولة الخارجية، وأن إدامتها وتعزيزها هما غاية السياسة الخارجية، بعدها ترتكز على حماية الكيان المادى، والسياسى، والثقافى لها، وتأمين بقائها ضد جميع الأخطار والتهديدات الخارجية، القائمة والمحتملة، فإن تناقضات المصالح القومية (المصالح المتضاربة) بين الدول هى التى تنتج الصراعات الدولية، وبالتالى يؤثر امتلاك القوة فى مجريات هذه الصراعات الدولية، وشكل التفاعل بينها فيما بعد.

وما دامت المصلحة الوطنية تعد بمنزلة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول، فى ظل إمكاناتها من القوة، التى لا تعنى بالضرورة مجرد القوة العسكرية، وإنما القوة بمعناها الشامل، فإن الدور الذى تقوم به الدولة تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية، وفقا لـ "نظرية الدور"، يتطلب تحديد الدولة لمركزها فى العلاقات الدولية، وضبط دوافع سياستها الخارجية، وكذلك توقعاتها لحجم التغيير الذى يمكن أن تحدثه نتيجة قيامها بهذا الدور فى سبيل تحقيق مصلحتها القومية، ومن منطلق القوة أيضا، حتى لا يكون الدور هنا مجرد قرار غير محسوب بدقة.

من منطلق تعقد جوانب العلاقات الدولية، ودور المصلحة والقوة، فى إطار نظرية الدور، وتأثيرهما فى شكل التفاعلات الدولية الراهنة، ومستقبلها، تعرض مجلة السياسة الدولية فى هذا العدد خمس دراسات. تركز اهتمام **الدراسة الأولى** على استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا فى مواجهة القوى المنافسة لها فى تلك القارة، وعلى رأسها الصين. حيث جاءت تلك الدراسة، التى أعدتها دكتورة راوية توفيق، مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بعنوان "السياسات الأمريكية والصينية فى إفريقيا .. طبيعة الأدوار وواقع التنافس"، لتجيب عن سؤال رئيسى، مفاده: إلى أى مدى تعبر هذه

الاستراتيجية عن توجهات جديدة فى السياسة الأمريكية فى القارة الإفريقية؟ وإلى أى مدى تتناقض السياستان الأمريكية والصينية فى إفريقيا؟ وتناقش الدراسة، عبر أقسامها المتتالية، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى إفريقيا، ومدى اتفاقها واختلافها عن ملامح وأبعاد السياسة الأمريكية فى القارة، منذ انتهاء الحرب الباردة، والنفوذ الاقتصاد والسياسى للصين فى إفريقيا، وحدود تفاعل السياستين الأمريكية والصينية فى القارة لتقييم الحقائق والمبالغات المتعلقة بتنافس القوتين فى الدول الإفريقية، وقياس رد الفعل الإفريقى الجماعى والفردى على هذه السياسات.

ومن أهم الأمور، التى انتهت إليها هذه الدراسة، بعد أن ناقشتها بالتفصيل، هى أنه على الرغم من أن القارة الإفريقية هى إحدى الساحات التى تحاول فيها الولايات المتحدة احتواء وتحجيم الدور الصينى المتصاعد عالميا، وهو ما بدا واضحا فى الخطاب الرسمى الذى عكسته الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، فى ظل إدارة ترامب، فإن السياستين الأمريكية والصينية فى القارة الإفريقية لا يمكن اختزالهما، وفقا للدراسة، فى منطق الاستعمار الجديد، أو التنافس المحموم بين القوتين.

وترصد **الدراسة الثانية**، التى أعدتها دكتورة إيمان رجب، خبير فى الأمن الإقليمى، القائم بأعمال رئيس الوحدة الأمنية والعسكرية فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بعنوان "حدود التعاون فى مكافحة الإرهاب بين الناتو والشركاء فى شمال إفريقيا.. حالتا مصر وتونس".

ويتمثل السؤال الرئيسى، الذى تحاول الدراسة الإجابة عنه، فى: ما هى أبعاد تعاون حلف الناتو فى مجال مكافحة الإرهاب مع اثنتين من دول الحوار المتوسطى، هما مصر وتونس، فى الفترة التالية على صعود تنظيم "داعش" ٢٠١٤؟

وترى الدراسة أن القوات المسلحة فى دولتى مصر وتونس تلعب دورا قياديا فى جهود حماية الأمن القومى فى مواجهة الإرهاب، على نحو دفعهما للبحث عن دعم دولى لتعزيز قدرات جيشيهما فى هذا المجال. تأسيسا على ما سبق، تؤكد الدراسة اهتمام الدولتين، بطرق ومستويات مختلفة، بتعزيز العلاقات مع الغرب، بما فى ذلك حلف الناتو، فى تطوير المهارات الخاصة بمكافحة الإرهاب، والحصول على التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتطوير قدرات قواتهما المسلحة فى مكافحة الكيانات الإرهابية.

وتنتهى الدراسة إلى أن إمكانية تعزيز فرص التعاون بين حلف الناتو والدول الشريكة فى الحوار المتوسطى، منذ عام ٢٠١٤، مرتبطة بقدرة الحلف على التحرك لسد الفجوة بين ما يقدمه لتلك الدول فى مجال مكافحة الإرهاب واحتياجاتها.

أما **الدراسة الثالثة**، التى أعدها دكتورة جيهان عبد السلام عباس، مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الإفريقية العليا بجامعة القاهرة، فقد جاءت بعنوان "رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى ٢٠١٩ ومستقبل العلاقات الاقتصادية"، وتهدف إلى الوقوف على آفاق العلاقات الاقتصادية بين مصر وإفريقيا، فى ظل رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى، من خلال مناقشة العلاقات الاستثمارية بين مصر ودول القارة الإفريقية، وكذلك العلاقات التجارية، مع التطرق إلى العلاقات المالية والنقدية بينهما، ورصد الجهود المصرية لتعزيز الوجود الاقتصادى فى إفريقيا.

وتؤكد الدراسة أن إصدار الرئيس عبدالفتاح السيسى للعديد من التوصيات، خلال منتدى إفريقيا ٢٠١٨ بشرم الشيخ، التى من بينها إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار فى إفريقيا، وإنشاء صندوق للاستثمار فى البنية التحتية المعلوماتية، أدى إلى زيادة إجمالى الاستثمارات المصرية فى القارة.

وتنتهى الدراسة بتوصية، مضمونها أن عودة العلاقات الاقتصادية بين مصر وإفريقيا بقوة، وفى اتجاهات تنموية مختلفة، تحتاج إلى تلافى كل السلبيات التى من شأنها التأثير سلبا فى تلك العلاقات، مع السعى نحو فتح أسواق جديدة لمصر، من خلال التحالف مع شركات محلية فى دول، مثل السودان، وأوغندا، وكينيا، وغيرها من الدول الإفريقية، بالإضافة إلى إنشاء وحدة متخصصة بوزارة الاستثمار والتعاون الدولى، تعمل على توفير بيانات متكاملة عن احتياجات الدول الإفريقية.

أما **الدراسة الرابعة**، التى جاءت بعنوان: "القوة فى الصراع الدولى .. فنزويلا نموذجا"، وأعدها دكتور محمد أحمد موسى، مدرس العلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية بكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، فتشير إلى أن فنزويلا عادت بعد ٢٣ يناير ٢٠١٩ إلى مركز اهتمام دولى، وأن القضية الفنزويلية تجاوزت النطاق الإقليمى، وظهرت بوضوح على موائد اجتماعات الدول العالمية المتنافسة على إيجاد مناطق نفوذ تزيد قدراتها التنافسية، وتساعدها على الحد من قدرات الأطراف الأخرى.

وتؤكد الدراسة أن الصراع فى فنزويلا تحول إلى أزمة ذات تداعيات، ليست فقط على المستويين المحلى والإقليمى، بل أيضا على المستوى الدولى، بسبب دور الولايات المتحدة الأمريكية، والتباطؤ الذى تتخذه جهات فاعلة خارج المنطقة، مثل الاتحاد الأوروبى، وروسيا، والصين.

وتنتهى الدراسة إلى أن إقدام الولايات المتحدة على التدخل العسكرى فى فنزويلا يمثل مخاطرة، ويفقدها جزءا كبيرا من الدعم الدولى فى سياستها تجاه نظام مادورو، حيث تقترح كل من بلدان أمريكا اللاتينية، والاتحاد الأوروبى العمل على حل سلمى للأزمة، ودعم هذا التوجه الأكثر فاعلية، والأقل تكلفة، من الناحيتين الاقتصادية والإنسانية.

وتأتى **الدراسة الخامسة والأخيرة**، التى أعدتها دكتورة داليا أحمد فؤاد، مدرس المنظمات الدولية بكلية الحقوق بجامعة حلوان، بعنوان "مبدأ التمييز بين المقاتلين والمدنيين فى النزاعات المسلحة فى ضوء أحكام القانون الدولى الإنسانى"، لتجيب عن سؤال مركزى، هو: ما هى حدود تنظيم القانون الدولى الإنسانى لمسرح العمليات العسكرية الذى تمارس فيه الأطراف المتحاربة حقوقها فى القتال؟

وتشير الدراسة إلى أن القانون الدولى الإنسانى يوضح الأهداف التى يجوز مهاجمتها فى أثناء سير العمليات العدائية، من خلال إقراره لمبدأ مهم يرتكز على وجوب التمييز بين الأعيان المدنية، والأهداف العسكرية.

وتنتهى الدراسة إلى أن مبدأ التمييز يعد من أهم المبادئ المكرسة من أجل حماية المدنيين والأعيان المدنية، فى أثناء النزاعات المسلحة. ومن ثم، تؤكد، وفقا لهذا المبدأ، ضرورة عدم تساهل المجتمع الدولى إزاء أى استهداف لغير المقاتلين فى النزاعات المسلحة، والتشديد على عدها جريمة حرب ضد من يقترفها من القادة والجنود، وملاحقتهم أمام الجهات القضائية الدولية.